

## معالي الدكتور خليف الخوالدة، وزير تطوير القطاع العام

سعادة السيد جان تيسلف، سفير مملكة السويد لدى دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين

أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة،

حضرات السيدات والسادة الأعزّاء،

الزملاء الأعزّاء،

إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم جميعاً في افتتاح "المؤتمر الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول الإدارة العامة في الدول العربية"، الذي سينعقد على مدى الأيام الثلاثة القادمة، وآمل أن يكون كما أردناه ساحةً مشتركةً مفتوحة للحوار بشأن موضوع بالغ الأهمية بالنسبة للمنطقة العربية والعالم.

واسمحوا لي بدايةً أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى المملكة الأردنية الهاشمية على استضافتها لهذا المؤتمر، وتعاونها المستمر مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على كافة الأصعدة، ومن ضمن ذلك، مؤخرًا، إنشاء مركز إقليمي لمنظمتنا في عمّان يُعنى بشؤون التنمية البشرية المستدامة في المنطقة، ويعمل على دعم مكاتبنا الوطنية المنتشرة في ١٨ دولة عربية.

كما أود أن أشكر مملكة السويد ممثلة بسعادة السفير السيد تيسلف على مشاركته في المؤتمر ودعمهم لفعالياته من خلال أكاديمية فولق بيرنادوتي السويدية، متطلعًا إلى مزيد من التعاون في المستقبل.

## السيدات والسادة:

إن وجودكم اليوم هنا، كصُنّاع سياسات ومسؤولين في الإدارة العامة والحكم المحلي والهيئات الرقابية، إلى جانب أكاديميين وخبراء على المستويين الدولي والإقليمي، يشكل فرصة هامة لا بد أن نغتنمها من أجل إثراء النقاش الدائر، حول سبل تعزيز الفعالية والمساءلة في الإدارات العامة في المنطقة العربية، وترجمة مخرجات هذا النقاش إلى مبادرات تعاون ملموسة تتيح توفير الخبرات المتخصصة والاستفادة من التجارب المقارنة.

ولهذه الغاية تكتسب مشاركة شبكات ومنظمات إقليمية رائدة متخصصة بمجالات إدارة الحكم في هذا المؤتمر أهمية خاصة، وقد كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشرف في دعم إنشاء بعض منها ومساندتها في عدد من نشاطاتها، وأذكر تحديدا معهد الإدارة العامة في البحرين (BIPA)، وشبكة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لبحوث الإدارة العامة (MENAPAR)، وشبكة معاهد ومراكز التدريب الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (GIFT-MENA)، والمنظمة العربية للتنمية الإدارية (ARADO)، والشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (ACINET) التي ساهمنا في إطلاق مسار تأسيسها في ٢٠٠٨ في إطار مؤتمر وزاري انعقد في هذه المنطقة بالذات - منطقة البحر الميت - وأصبحت تضم اليوم ٤٧ هيئة ووزارة من ١٧ دولة عربية وأعضاء مراقبين من دول أخرى، وتتميز بإشراكها للجهات غير الحكومية من خلال مجموعة خاصة تضم ٢٤ منظمة من المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجال الأكاديمي.

## الحضور الكريم،

يأتي مؤتمرننا هذا بعد أن قام قادة العالم باعتماد أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وذلك في مقر الأمم المتحدة في مدينة نيويورك بتاريخ الخامس والعشرين من سبتمبر/أيلول الماضي، ومن ضمن الأجندة مجموعة من الأهداف عالمية المنظور محلية التطبيق، وعددها ١٧ هدفاً و ١٦٩ غاية، تبني في مجملها على الأهداف الإنمائية للألفية، وتسعى إلى تحقيق تحول إيجابي في مجالات عدة منها تدعيم السلام والعدل، والقضاء على الفقر، ومعالجة أوجه عدم المساواة، وتعزيز النمو الاقتصادي، وفرص العمل الكريم، والمدن والمستوطنات البشرية، والتصنيع، والطاقة، وتغير المناخ، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

وتتميز هذه الاهداف الجديدة في حرصها على تمكين الدول من تعزيز الحكم الرشيد، ويكاد أن يكون ذلك واضحاً في كافة الغايات الفرعية لهذه الأهداف، وبصفة خاصة، الهدف السادس عشر الذي يدعو إلى "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحدٌ من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات".

ونحن في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سنعمل على تضمين الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة بغاياته في برامجنا الوطنية والإقليمية والعالمية، وعلى توفير الدعم إلى الدول لتنفيذ التزاماتها في هذا الإطار، بما في ذلك بناء مؤسسات حكم فعّالة على المستويين الوطني والمحلي، وتقليل الفساد، وتعزيز الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالشأن العام.

واجتماعنا اليوم ما هو إلا خطوة في سبيل سعيينا إلى تأطير هذا الهدف ضمن سلم أولويات شركائنا في المنطقة العربية واحتياجاتهم الوطنية.

## الحضور الكريم،

الكل بات يعي أهمية موضوع حوارنا اليوم، فدفعت عجلة التنمية إلى الأمام يتطلب وجود مؤسسات شاملة للجميع وفعّالة ومسؤولة عن تنفيذ سياساتها وأجنداتها وخاضعة للمساءلة. القصور في هذا المجال يؤدي إلى تقليل قدرة الدولة على ترجمة واجبها تجاه المواطنين في توفير حياة كريمة لهم وإيجاد الوظائف للشباب وتقديم خدمات عامة على درجة من الجودة، لا سيما للفقراء والفئات الضعيفة منهم، مما قد يدفع بالبعض إلى انتهاج الجريمة والممارسات غير المشروعة، ويضعف ثقة المواطنين بالدولة ويهزّ التماسك الاجتماعي، ويُفضي إلى مخاطر قد تصل إلى انعدام الأمن والاستقرار في المجتمع، كما نرى في عديد من الحالات حولنا.

وفي المنطقة العربية، قد يعزو البعض التباطؤ الحاصل في مؤشرات التنمية على مدى السنوات القليلة الماضية إلى النزاعات الدائرة في عدد من الدول، إلا أن العامل الأساس، من وجهة نظرنا، يتمثل في ضعف مؤسسات إدارة الحكم وافتقارها للتشاركية وأسس العدالة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وعلى الرغم مما تقوم به بعض الدول في المنطقة العربية في سبيل تعزيز إدارة الحكم على المستويين الوطني والمحلي، إلا أن الجهود المبذولة على مستوى المنطقة لا زالت ضئيلة، ولا تحاكي تطلعات المواطنين والمواطنات واحتياجاتهم، لا سيما الشباب منهم، وهذا ما تؤكدته تقارير التنمية الإنسانية العربية الصادرة منذ العام ٢٠٠٢.

## الحضور الكريم،

يأتي تطوير إدارة الحكم في صُلب أجندة عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث نعمل على ذلك مع العديد من شركائه في العالم والمنطقة العربية من خلال تطوير مشاريع متخصصة في الإدارة العامة وإدارة الحكم المحلي، وفي دعم المؤسسات وتحسين استجابتها وقابليتها للمساءلة كمسارٍ ضروري لبناء الثقة وتحقيق التنمية.

وفي هذا الإطار، يعمل البرنامج، بالتعاون مع شركائنا في الدول العربية، على تنظيم مؤتمرات إقليمي - نفتح أولهما اليوم - بهدف دعم الأطراف المعنيين في تحديد الأولويات والتحديات والحلول ذات الصلة، ودور الإدارات العامة في تعزيز التشاركية واحتضان الأفكار الجديدة والابتكارية لمواجهة التحديات، والمساهمة في رسم التوجهات المستقبلية للدعم الذي يُقدّمه البرنامج في هذا المجال في ظل السياقات الراهنة. وفي حين يركز هذا المؤتمر على موضوعات إدارة الحكم على المستوى الوطني، فإن المؤتمر الثاني، المتوقع عقده في ٢٠١٦ سيركز على موضوعات إدارة الحكم المحلي.

فتطوير إدارة الحكم على المستويين الوطني والمحلي يتطلب مشاركة شاملة وفاعلة وجهد دؤوب من كافة الأطراف المعنيين على كافة المستويات للنظر في التحديات القائمة والخروج بحلول مبتكرة بهدف الوصول إلى نموذج فعّال لإدارة الشأن العام والمال العام يقوم على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، ويُرضي تطلعات المواطنين، ويدفع نحو مزيد من التنمية في المجتمع.

وكُلّي يقين بأن هذا المؤتمر، بحضوره المميز ومكوناته الغنية، سيوفر مساحة للحوار والنقاش، وسيخرج بأفكار وتوصيات يمكن البناء عليها مستقبلاً.

## الحضور الكريم،

في الختام، أودّ أن أتوجّه بخالص الشكر إلى كافة الشركاء التقنيين والماليين الذين ساهموا في تنظيم هذا المؤتمر، وأخصّ بالذكر مملكة السويد والمملكة الأردنية الهاشمية، متمنياً للجميع نقاشات مثمرة وإقامة طيبة في ربوع هذا البلد الكريم والمضياف.

\*\*\*